

النظريات الجديدة في الاقتصاد السياسي الدولي

The New theories in International political economy.

شوقي عرجون

جامعة المسيلة (الجزائر)، chouki.ardjoune@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2019/11/07

تاريخ القبول: 2021/10/12

تاريخ النشر: 2021/12/16

ملخص:

الاقتصاد السياسي الدولي يعنى بدراسة علاقات التأثير المتبادل بين الاقتصاد والسياسة في الشؤون الدولية، والسؤال الجوهرى للاقتصاد السياسي الدولي هو: ما الذي يحرك ويفسر الأحداث في الاقتصاد العالمي؟ بالنسبة للبعض فإن الأمر ينزل الى مستوى معركة "الدول مقابل الأسواق"، فأسواق الاقتصاد العالمي ليست مثل بازارات الشوارع والمحلات التجارية فيها جميع المعروضات التي تكون مفتوحة وتنافسية وتتم المتاجرة بها وتبادلها بحرية، ومن جهة أخرى، لا يمكن اعتبار أن السياسيين يتحكمون في الاقتصاد العالمي بقدر ما يرغبون في ذلك، إن الأسواق العالمية والدول والشركات المحلية، والشركات المتعددة الجنسيات تتم في خضمها ويدخلها شؤون التجارة والاستثمار عن طريق جملة من القواعد والأنظمة والقوانين، والمنظمات، وحتى العادات. علماء السياسة يفضلون تسمية كل مميزات النظام تلك بـ"المؤسسات"، ويحاول الاقتصاد السياسي الدولي شرح وتفسير ما الذي يخلق ويدعم تلك المؤسسات وما هو اثر تلك المؤسسات على الاقتصاد العالمي.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد السياسي الدولي، المقاربات الكلاسيكية، المقاربات الجديدة، العولمة، العلاقات الدولية.

Abstract:

The International Political Economy (IPE) examines the Mutual effect relationships between economics and politics in international relations. The fundamental question of the international political economy is: What drives

and explains events in the global economy? it falls to the level of the battle of "countries versus markets." World markets are not like street bazaars and shops where all the exhibits are open, competitive, freely traded, and politicians What they want is that global markets, countries, local companies and multinational corporations are in the midst of them and within them trade and investment matters through a set of rules, regulations, laws, organizations, and even customs. Political scientists prefer to label all the features of this system as "institutions". The international political economy tries to explain what creates and perpetuates these institutions and what is the impact of those institutions on the world economy.

Keywords: international political economy, classical approaches, new approaches, globalization, international relations

المؤلف المرسل: شوقي عرجون

1. مقدمة:

عندما بدأت البحوث في هذا الميدان منذ سبعينيات القرن الماضي كانت النظريات الاقتصادية الكلاسيكية المهيمنة تشكل الاطار النظري الوحيد الذي تنطلق منه مختلف الدراسات في الاقتصاد بأفرعه المتباينة، وفي المقابل أدى التطور اللامتناهي للاقتصاد العالمي، وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، وتعدد الفواعل الاقتصادية، وظهور المؤسسات العبر قومية، الى عجز أو قصور النظريات الكلاسيكية في تفسير العديد من الظواهر في الاقتصاد السياسي الدولي، لاسيما بعد تعاظم دور الفواعل الجديدة من شركات متعددة الجنسيات وفواعل جديدة في التجارة الدولية ومؤسسات اقتصادية دولية، وهو ما فسخ المجال للتنظير في هذا الميدان فبرزت نظريات جديدة ذات أطر فلسفية وعلمية مختلفة .

بطبيعة الحال فإن مفهوم الاقتصاد السياسي الدولي يتضمن بعد سياسي جوهري، وهو توظيف القوة بمفهومها الواسع من قبل تلك الفواعل السابقة في اتخاذ قراراتها بشأن الاجراءات التنظيمية والقانونية لتحقيق الاهداف المرجوة (Balaam and Bradford,2015, p7)، فكيف انتعش الاقتصاد السياسي الدولي وتطورت مقارباته النظرية غلى ضوء تطورات الاقتصاد العالمي؟

ويمكن صياغة الفرضية التالية:

إن تطور الاقتصاد العالمي المتسارع ساهم في تطوير السياقات النظرية التفسيرية والفهمية (تقدم الفهم) الكلاسيكية لتحليل الاقتصاد السياسي العالمي.
وللاجابة على هذه الاشكالية قسمنا المقال الى خمسة محاور كالتالي:

- الاقتصاد العالمي والاقتصاد السياسي الدولي .
- الاقتصاد السياسي الدولي ودراسة العلاقات الدولية
- المقاربات الكلاسيكية للاقتصاد السياسي الدولي
- المقاربات الجديدة
- العولمة والاقتصاد السياسي الدولي

وقد وظفنا المنهج المقارن للمقارنة بين مختلف الطروحات النظرية في تفسير وفهم الاقتصاد السياسي الدولي من خلال الفروقات المنهجية والمضامينية المختلفة بين النظريات الكلاسيكية: التجارية والليبرالية والماركسية، وبين النظريات أو المقاربات الجديدة: الاقتصاد السياسي والمؤسساتية والغرامشية الجديدة وذلك من حيث تصور كل نظرية لمفهوم وبنية النظام الاقتصادي الدولي، وشروط تشكيله والفواعل الاساسية.

2. الاقتصاد العالمي والاقتصاد السياسي الدولي:

ان مؤسسات وإطار الاقتصاد العالمي لها جذورها في التخطيط لنظام اقتصادي جديد منذ المرحلة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، في عام 1944، وبالتحديد عندما اجتمع صانعوا السياسات في بريتون وودز في الولايات المتحدة للنظر في كيفية حل مشكلتين خطيرتين جدا:

أولا، أنها تحتاج إلى التأكد من أن الكساد العظيم الذي حدث في الثلاثينيات من القرن الماضي لن يحدث ثانية. وبعبارة أخرى، كان لابد لهم من إيجاد سبل لضمان وجود نظام نقدي عالمي مستقر ونظام تجاري عالمي مفتوح، فقد تفاقمت الاثار الكبيرة للكساد العظيم، بسبب السياسة الاقتصادية الموسومة بـ "سياسة الجار الفقير" beggar thy neighbour والتي تتضمن سعي الحكومات لحماية اقتصادياتها من الأزمة الاقتصادية عن طريق وضع حواجز التجارة تجاه دول الجوار وتخفيض قيمة عملاتها خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي (Balaam and Bradford,2015, p8)، واصبح

كل بلد يعتقد أنه من خلال القيام بذلك سوف يدير بطريقة أو بأخرى الازمة للحفاظ على اقتصاده في حين أن جميع من حوله من دول جوار سوف تغرق اقتصادياتها وتنهار، أظهر الكساد العظيم ان تلك السياسة غير ناجعة بل الكل متضرر. في نهاية الحرب، كان التحدي قائما لخلق نظام من شأنه أن يمنع هذا، ولا سيما عن طريق ضمان ما يلي:

- نظام سعر صرف مستقر وثابت
- الأصول الاحتياطية أو وحدة الحساب مقابل العملات (مثل قاعدة الذهب)
- امكانية التحكم في تدفقات رؤوس الأموال الدولية
- توفير قروض قصيرة الأجل للدول التي تواجه اختلال مؤقت في ميزان المدفوعات
- إيجاد قواعد للحفاظ انفتاح تجاري للاقتصاديات.

ثانيا، أنها تحتاج إلى إعادة بناء الاقتصاديات التي مزقتها الحرب في أوروبا.

في ضاحية بریتون وودز تم التخطيط لإنشاء ثلاث مؤسسات من أجل تعزيز النظام الاقتصادي العالمي الجديد: تم إنشاء صندوق النقد الدولي لضمان استقرار نظام سعر الصرف وتقديم المساعدة الطارئة للبلدان التي تواجه أزمة مؤقتة في ميزان المدفوعات، تم إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD لتيسير الاستثمار الخاص وإعادة الإعمار في أوروبا. وأخيرا، تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الغات) في عام 1947 وأصبح منتدى للمفاوضات حول تحرير التجارة.

رغم أهمية مخططات سنة 1944 لهيكل الاقتصاد العالمي، إلا أنها سرعان ما تم تأجيلها عندما قدمت الولايات المتحدة في عام 1945 الأولوية الأولى لاحتواء الاتحاد السوفيتي خوفا من صعود الشيوعية في أوروبا التي دمرتها الحرب، لكن بعد ذلك لعبت الولايات المتحدة دورا أكبر بكثير مما كان مخططا له في إعادة بناء أوروبا وإدارة الاقتصاد العالمي، إذ أعلنت خطة مارشال في عام 1947 والتي وجهت مساعدات مالية ضخمة لأوروبا وقامت بوضع شروط على ذلك من خلال استبدال قاعدة الذهب بقاعدة الدولار كعملة مرجعية، وأصبحت الولايات المتحدة الساعد الايمن لأوروبا، حتى في الوقت الذي بدأ صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، واتفاقية الغات في اعمالها في الخمسينيات، كانت منظمات الكتلة الغربية تعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة.

بدأ دعم الولايات المتحدة لنظام بريتون وودز يتغير عندما ظهرت نقاط الضعف في الاقتصاد الأمريكي، بعد 1965 وعندما بادرت بتدخل عسكري مكلف في فيتنام، واتجاهها إلى إنفاق مزيد من رؤوس الأموال على التعليم العام وبرامج إعادة تطوير المناطق الحضرية في الولايات المتحدة (برامج "المجتمع العظيم" للرئيس جونسون)، وهذا كله من دون زيادة في الضرائب، كما ارتفعت الأسعار في الاقتصاد الأمريكي، انخفضت القدرة التنافسية للسلع والخدمات الأمريكية في الاقتصاد العالمي، وبالمقابل تراجعت الثقة في الدولار الأمريكي، وتحولت الشركات والدول للبحث عن بدائل للدولار، وفي الوقت نفسه، فإن بلدانا أخرى تحسنت اوضاعها ونموها في الاقتصاد العالمي، اذ استفاد الأوروبيون من تزايد وتعميق التكامل الاقتصادي في أوروبا، وبحلول أواخر الستينيات، وضعت منظمة التعاون والتنمية الاوربية نقطة انطلاق لصانعي السياسة الأوروبيين تتجلى في مجموعة من السياسات تتباعد عن مواقف الولايات المتحدة، مثل المناورات العسكرية للناتو. في آسيا، خلق النجاح الهائل للصادرات والمستويات العليا من النمو الذي تقوده اليابان والبلدان المصنعة حديثا مثل كوريا الجنوبية وتايوان تحديا جديدا بشأن المنافسة التجارية بين الولايات المتحدة.

في مواجهة هذه الضغوط، غيرت الولايات المتحدة قواعد النظام النقدي الدولي في عام 1971، وأعلنت الحكومة أنها تتخلى عن تحويل الدولار إلى الذهب عند 35 دولار للأونصة كما كان معمول به، وأنه تم فرض رسم إضافي 10٪ على رسوم الاستيراد (لتحسين الميزان التجاري عن طريق تقليص الواردات، ومحاولة وقف تدفق الدولارات إلى بقية العالم)، واثرت هذه الإجراءات على نظام بريتون وودز، وكل ما سبق بشر بنهاية النظام الاقتصادي الليبرالي لما بعد الحرب (Bieler and Morton, 2003).

في السبعينيات، انتهى الانتعاش في النمو إلى نهاية مفاجئة، وخلف نسب تضخم عالية جدا، وما زاد من تفاقم المشكلة، أزمة النفط الأولى في عام 1973 التي ادت الى تراجع مؤشرات الاقتصاد العالمي إلى ما يسمى بالركود التضخمي stagflation (مزيج من الركود الاقتصادي أو انخفاض النمو وارتفاع التضخم). في النظام النقدي، تراجع دور صندوق النقد الدولي، وفشلت الدول الصناعية الكبرى في إيجاد وسيلة لتنسيق سياسات أسعار صرف عملاتها في إطار صندوق النقد الدولي. وعلى العكس من ذلك،

بدأت الدول الصناعية في مناقشة القضايا النقدية فيما بينها في مجموعات، مثل مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (التي تضم الولايات المتحدة واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة، وفرنسا، وإيطاليا، وكندا) الذي اجتمع لأول مرة في عام 1975.

أما التجارة الدولية في هذه الفترة فقد اعتُبرت الـ GAAT بمثابة اتفاق مؤقت وقع في عام 1947 باعتبارها معاهدة دولية متعددة الاطراف تتضمن حقوقا وواجبات متبادلة للدول المتعاقدة بهدف تحرير العلاقات التجارية الدولية للسلع (مثنى، 2000، ص 16)، الا انه لم يتم إنشاء منظمة تجارة دائمة حتى عام 1994، وتواصلت الـ GAAT المؤقتة لمدة أربعة عقود كترتيب بين الأطراف المتعاقدة "مدعومة بأمانة صغيرة جدا مقرها في جنيف وميزانية ضئيلة، وفي الاصل كانت منتدى للمفاوضات التجارية، والعديد من جولات المحادثات التي بلغت ذروتها في النجاح على غرار جولة كينيدي من 1962-1967 حيث تم تحقيق نجاحات معتبرة في الحد من الحواجز التجارية بين البلدان الصناعية. ومع ذلك، عندما ازدادت الحماية التجارية في السبعينيات، أثبتت الـ GAAT عجزها عن كبح جماح الأعضاء الأقوياء في تقييد التجارة وتحقيق الاهداف الرأسمالية لها (كمال، 1996، ص 24، 25)، وعملت الـ GAAT أيضا كمنتدى لتسوية المنازعات، لكن كان عملها بطيئا وعقيما في هذا الصدد، اذ كانت مقيدة بالحاجة إلى توافق في الآراء بشأن أي قرار بشأن النزاعات.

تم استبدالها بمنظمة التجارة العالمية عقب جولة أوروغواي (1986-1994)، وتأسست في 1 جانفي 1995، وفق هيكل تنظيمي متكامل (مثنى، 2000، ص 81، 82)، وتشمل وظائفها: إدارة الاتفاقيات التجارية لمنظمة التجارة العالمية. منتدى للمفاوضات التجارية. التعامل مع النزاعات التجارية. مراقبة السياسات التجارية الوطنية؛ المساعدة الفنية والتدريب للبلدان النامية؛ التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

3. الاقتصاد السياسي الدولي ودراسة العلاقات الدولية:

حتى السبعينيات كان الاقتصاد السياسي الدولي موضوعا مهما إلى حد ما، على الرغم من أن مناقشات حادة سادت حول أسباب التخلف وعدم المساواة بين الدول والتي قام بها واثارها العلماء في

المدرسة الماركسية، لكنها كانت نادرة الاهتمام في حقل العلاقات الدولية السائد المتمركز اساسا حول التحديات السياسية والاستراتيجية للحرب الباردة التي انهكت الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء، وتحديات مرحلة انهاء الاستعمار، وتشبيد هياكل الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار.

وبحلول أوائل السبعينيات، بدأ التحول في العلاقات الدولية من قبل صناع وعلماء السياسة الذين اجبروا على المزيد من الاهتمام بالشؤون الاقتصادية على الصعيدين الدولي والداخلي، وعندما بدأت الشكوك تحوم حول قوة وهيمنة الولايات المتحدة على مستوى التحالف الغربي عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، الى غاية الانهزام في فيتنام والضغط الاقتصادي ثم تراجع هيمنة الولايات المتحدة في أواخر الستينيات، وفجأة بدأت العلاقات الاقتصادية تشكل عقبات وقيود على السياسة الخارجية والداخلية على حد سواء.

في الدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية، فإن التحدي الذي شكله تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، ولا سيما بالنسبة للولايات المتحدة، والذي كان موضوع كتاب شهير سنة 1968 لـ "ريتشارد كوبر" Richard Cooper الذي كتب عن الحاجة إلى مزيد من التنسيق والتعاون بين الدول في عالم أصبحت فيه موازين مدفوعات كل دولة عرضة لعدد أكبر من الصدمات والاضطرابات، وكان هذا الكتاب تمهيدا لعمل روبرت كيوهان وجوزيف ناي Robert Keohane and Joseph Nye في كتابهما "السلطة والاعتماد المتبادل" الذي يتحدث عن الاعتماد المتبادل والترابط الاقتصادي وآثارها على العلاقات الدولية، والذي أصبح النص الأساسي والمرجع الرئيسي في هذا الموضوع، هذه الأعمال أشارت جميعها إلى أن عهدا جديدا من العلاقات الدولية قد بدأت، وأنه لم يعد من الممكن تصورهما كمنافسة جيوسياسية بين الدول، إذ ان القضايا الاقتصادية، القنوات الجديدة للاتصال، والأنماط الجديدة للتعاون أسست الى عالم سياسي جديد والذي يلعب فيه الاقتصاد السياسي الدولي والمؤسسات الدولية دورا حاسما، بما وصفته قمة سنة 1972 للقوى الكبرى بـ "الدبلوماسية الجديدة للانفراج الدولي"، وهو النهج الذي يدمج علاقات السوق بالعلاقات السياسية (Lee and Hudson, 2004, p 360)

طفى نوع آخر لدبلوماسية القمة وقع في السبعينيات بين الدول الشمالية الصناعية والدول الجنوبية النامية، وارتكزت هذه المفاوضات على نوع مختلف من التفكير والبحث العلمي حول الاقتصاد السياسي الدولي، عكس دعوات وجهود الدول النامية لإصلاح النظام الاقتصادي الدولي كانت مدفوعة بأطر فكرية ونظرية مرتبطة بنظرية التبعية والنظريات البنوية للعلاقات الاقتصادية الدولية التي سلطت الضوء على الجوانب السلبية للاعتماد المتبادل، اذ ركز منظرو تلك النظريات على تحديد جوانب الاقتصاد والمؤسسات الدولية التي تعوق إمكانيات التنمية في الجنوب، وكان الشغل الشاغل للإجابة عن السؤال: لماذا لا تزال العديد من الدول متخلفة في الاقتصاد العالمي على الرغم من وعود التحديث والنمو العالمي؟

استمر الاقتصاد السياسي الدولي للمضي قدما كموضوع رئيسي في العلاقات الدولية، اذ أصبحت العولمة وأسبابها وآثارها على الدول والتعاون الدولي والمأسسة السمة المميزة للعلاقات الدولية، كما أن نهاية الحرب الباردة أنهت العديد من التطلعات الجيوستراتيجية والنفوذ الذي حققه أو كان يتوق اليه الغرب، ولعل دمج دول الكتلة الشرقية السابقة في النظام العالمي اعتبر في المقام الأول واحدا من تحديات وأولويات التحول الاقتصادي والتكامل، وبالمثل فإن انفجار الصراع القبلي أو الديني أو العرقي على حواف أوروبا (في يوغوسلافيا سابقا) وكذلك في أفريقيا (كما كان الحال في رواندا)، في آسيا (مثل إندونيسيا)، وفي الشرق الأوسط. كل ذلك دفع المحللون الى دراسة الصلات والروابط الوثيقة بين الفقر والركود الاقتصادي، ومديونية الدول من ناحية، والصراع داخل الدول من جهة أخرى. وأخيرا فإن نهاية الحرب الباردة أخرجت المؤسسات الدولية إلى دائرة الضوء، اذ أصبحت الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية تشكل محورا مهما من الدراسة والاهتمام، واستقطاب المزيد من مفكري وعلماء الاقتصاد السياسي الدولي المعنيين بدراسة الأسباب والعوامل، وتأثير المؤسسات الدولية والتعاون بين الدول في الشؤون الاقتصادية.

4. المقاربات الكلاسيكية لدراسة الاقتصاد السياسي الدولي:

هناك العديد من التفسيرات المتنافسة حول طبيعة المؤسسات والنظام الاقتصادي الدولي، يمكن حصر التقليدية منها في ثلاث:

1.4 المقاربة الليبرالية

المقاربة الليبرالية هي "السوق الحرة" التي تقوم على دور التبادل الارادي والأسواق على حد سواء، ويلاحظ الناقدون ان آدم سميث قد أهمل الى حد ما البعد السياسي للعلاقات الاقتصادية (p, 2004, Bolsinger 4)، اذ يعتبر مع مؤيديه ان الاقتصاد يميل الى توحيد الشعوب في حين ان السياسة تميل الى التفريق، وأن اقتصاد دولي ليبرالي من شأنه تلطيف حدة السياسية الدولية (غيلين، 2004، ص51)، والافتراض في هذا الطرح الليبرالي هو أن التجارة الحرة وحرية حركة رأس المال تضمن تدفق الاستثمارات وتجعلها أكثر ربحية. التجارة الحرة هي الحاسمة لأنها تسمح للدول للاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها، وبعبارة أخرى، يمكن لكل بلد استغلال مزايا موارده الطبيعية ثم يستفيد من التخصص، وتسود المرونة والسهولة في الاقتصاد من خلال حرية وقابلية العملات للتحويل والأسواق المفتوحة التي تخلق نظام عالمي للأسعار، يعتبر مثل اليد الخفية، اذ انه يضمن التوزيع الفعال والعادل للسلع والخدمات في الاقتصاد الدولي، وهو الحد الأدنى من النظام في الاقتصاد الدولي، اذ يكون الدور الأمثل للحكومات والمؤسسات ضمان التشغيل السلس وغير المقيد للأسواق، ومن المفترض أن الحكومات لديها مجموعة واسعة من الخيارات في النظام الدولي، ذلك أن الحكومات التي تفشل في انتهاج سياسات اقتصادية "جيدة" فهي اما جاهلة بالخيارات الاقتصادية الصحيحة والمناسبة للمجتمع والسكان أو أن الفساد متفشى في هيئات صناع القرار.

2.4 المقاربة الماركنتيلية:

المقاربة الماركنتيلية ذات نزعة تجارية هي في تناقض مع الطرح الليبرالي (Balaam and Bradford, 2015, p 56.57)، الماركنتيليين او القوميون او الحمائيون (غيلين، 2004،

ص52.51) يشتركون في طروحاتهم وافترضاؤهم مع رواد المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، إذ أنها لا تركز على فردانية صانعي السياسات وخياراتهم من سياسات، بل تفترض أن الاقتصاد العالمي هو ساحة للتنافس بين الدول التي تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من القوة النسبية والسلطة، وببساطة فإن النظام الدولي مثل الغابة التي تسعى فيها كل دولة لها أن تفعل ما في وسعها من أجل البقاء، ولهذا السبب، يجب أن يكون هدف كل دولة هو تحقيق أقصى قدر من الثروة والاستقلال، وحسب هذه المقاربة سوف تسعى الدول إلى القيام بذلك عن طريق ضمان اكتفائها الذاتي في الصناعات الاستراتيجية الرئيسية والسلع، وباستخدام الحماية التجارية (trade protectionism) (التعريفات والحواجز الجمركية الأخرى على الصادرات والواردات) والإعانات والاستثمارات الانتقائية في الاقتصاد المحلي. من الواضح في هذا الشأن، أنه ضمن هذا الوضع ان بعض الدول لديها المزيد من القوة والقدرة أكثر من غيرها، وأن الدول الأكثر قوة تحدد قواعد وحدود هذا النظام من خلال: الهيمنة والنفوذ، التحالفات، وموازين القوى، وأنه لن يتحقق الاستقرار والنظام فقط عندما تتمكن دولة واحدة أن تلعب دور المهيمن، أو بعبارة أخرى، تكون لديها القدرة والاستعداد على خلق والحفاظ على والسهر على تنفيذ القواعد الأساسية ضمن هذا النظام الاقتصادي الدولي. ووسط ذلك، فإن السياسات الاقتصادية لأي حكومة تكون دائما خاضعة لسعيها الدائم والحريص لتأمين السيادة الداخلية والخارجية للدولة، ففي عالم من الدول المتنافسة تكون المنفعة النسبية أظغى من المنفعة المتبادلة، وتسعى الدول باستمرار الى تغيير القواعد للاستفادة على حساب الآخرين (غيبيلين، 2004، ص 54)

3.4 المقاربة الماركسية:

تفترض المقاربة الماركسية ايضا ان الاقتصاد العالمي هو ساحة للمنافسة ولكن ليس بين الدول، فالرأسمالية هي القوة الدافعة في الاقتصاد العالمي حسب ماركس والتي جعلته غير متكافئ بشكل رهيب وغير عادل (The theoretical foundations of IPE)، وهذا يعني أن العلاقات الاقتصادية في العالم هي عبارة عن صراع طبقي بين "الظالم والمظلوم"، وان الطغاة أو الرأسماليين هم أولئك الذين يمتلكون وسائل الإنتاج (التجارة والصناعة)، والمظلومين هم الطبقة العاملة، وأن الصراع بين الاثنين ينشأ لأن

الرأسماليين يسعون لزيادة الأرباح، وهذا يتطلب منهم استغلال أكبر للطبقة العاملة. في العلاقات الدولية فان هذا الوصف للعلاقات الطبقية يتم اسقاطه في إطار النظام الرأسمالي لوصف العلاقات بين "المحور" (الدول الصناعية) و"المحيط" (الدول النامية) والتبادل غير المتكافئ الذي يحدث بينهما مما يجعل العالم يتطور حسب "لينين" بشكل غير متساوي وتفاضلي وهو ما يعجل بسقوط النظام الرأسمالي و/أو يكون النظام الاقتصادي الرأسمالي مستقرا لفترات قصيرة جدا (غيلبين، 2004، ص 61.60)، منظرو التبعية يعتبرون ان التخلف والفقر يفسران في العديد من البلدان كنتيجة للهيكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل البلدان التي تأثرت بشدة أو وقعت تحت هيمنة علاقاتها الاقتصادية الدولية، وأن النظام الرأسمالي العالمي من خلاله ظهرت تلك المؤسسات والانظمة والقوانين، وأن هذا النظام يعكس مصالح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج.

يتضح من خلال الجدول 1، التناقض في المقاربات المختلفة في نظرتها للعلاقات الاقتصادية الدولية اذ تركز كل منها على فواعل وقوى دافعة في الاقتصاد العالمي متباعدة بين طرح واخر، وكذلك كل لديه تصور مختلف للنظام وما هو ضروري من وسائل لتحقيقه.

الجدول رقم 1: مقارنة بين النظريات الكلاسيكية للاقتصاد السياسي الدولي:

	تصور الاقتصاد الدولي	الفواعل الاساسية	القوى الدافعة الرئيسية	شروط النظام
البرالية	احتمال سلاسة السوق العالمية	الحكومات والفواعل الاقتصادية	حرية التجارة وحرية حركة رؤوس الاموال (الا اذا تدخلت الدول)	اليد الخفية للمنافسة) التي تسهلها السياسات الحكومية)
المركنتيلية	هو مجال للمنافسة بين الدول	الدول	تحقيق اكبر قدر من الثروة والاستقلال للدولة مقابل الدول الاخرى	توازن القوى او الهيمنة
الماركسية	هو مجال للمنافسة	الطبقات	البحث عن الأرباح،	خضوع

الاراسماليين للنظام	وما يترتب عنه من صراع بين الطبقات	(الرأسماليين والعمال) والفئات الاجتماعية	الراسمالية	
------------------------	--------------------------------------	--	------------	--

إن مقارنة المقاربات النظرية الثلاث السابقة تفضي الى تحديد ثلاثة مستويات مختلفة من التحليل: بنية النظام الدولي (باعتبارها الرأسمالية الدولية أو ترتيب السلطة بين الدول في النظام)، طبيعة حكومة معينة أو التنافس داخل مؤسساتها، ودور مجموعات المصالح والقوى الاجتماعية داخل الدولة. في كل من مستويات التحليل السابقة يطرح السؤال: ما الذي يدفع الفواعل، وبالتالي كيف يمكن لنا أن نفسر ما الذي تفضله الفواعل وماهي سلوكياتها وماهي المخرجات الناتجة عن ذلك؟ في الإجابة عن هذا السؤال رأى الدراسون للاقتصاد السياسي الدولي ضرورة التعمق في المزيد من الانشغالات والمقاربات النظرية لدراسة هذا المجال؟

5. المقاربات النظرية الجديدة:

هذا المجال العلمي يخضع حاليا لنقاشات منهجية حية حول كيفية تقديم العلماء والمفكرين لأفضل التفسيرات والفهم للسياسات والنتائج في الاقتصاد السياسي الدولي ، وفي جوهر هذا النقاش هو ما اذا كنا نستطيع افتراض ما هي تفضيلات ومصالح الدولة (وغيرها من الفواعل)،. إذا تمكنا من ذلك نكون امام مقارنة الاختيار العقلاني rational choice (أو النفعية الجديدة" neo-utilitarian) لدراسة الاقتصاد السياسي الدولي ، وإذا طرحنا السؤال: لماذا وكيف أن الدول والفواعل الأخرى تذهب لتفضيلات معينة؟، سنكون اذن مدفوعين الى منهج ومقاربة اخرى للبحث في الاقتصاد السياسي الدولي وهي: البنائية الاجتماعية social constructivism.

1.5 ما هو "الاختيار العقلاني" أو النفعية الجديدة؟

في الولايات المتحدة، أصبحت مقارنة "الاختيار العقلاني" أو النفعية الجديدة تهيمن على دراسة الاقتصاد السياسي الدولي، من خلال استيراد واقتراض المفاهيم الاقتصادية لشرح السياسة بدلا من

استكشاف الأفكار والشخصيات والأيديولوجيات والتقاليد التاريخية التي تكمن وراء السياسات والمؤسسات، وتركز مقارنة الاختيار العقلاني على الحوافز الموجهة من قبل صانعي القرارات، ومن المفترض أن مصالح الفواعل وتفضيلاتها معروفة أو ثابتة، وأن الفاعلين يمكنهم اتخاذ خيارات استراتيجية كأفضل السبل لتعزيز مصالحها.

يجادل اصحاب هذا الطرح أنه على الرغم من كون سياسة معينة قد تبدو غبية أو خاطئة، فإنها قد تكون "عقلانية"، فالعقلانية في هذا المعنى هي: أنها كذلك بالنسبة للفاعل أو الجماعة المعنية أو ان ذلك الفعل هو الوسيلة الامثل والارجح لتحقيق رغبات الفاعل (Elster, 1985, p 71)، وان ذلك هو الاختيار الأمثل نظرا للحوافز المحددة والقيود المؤسسية ومجموع الفرص التي كانت موجودة في ذلك الوقت. مقارنة الاختيار العقلاني يمكن تطبيقها على أي من مستويات التحليل المذكورة انفا: شخصية صانع القرار، جماعات المصالح، قطاعات معينة في الاقتصاد، أجزاء من البيروقراطيات الحكومية، أو على الدول في تفاعلاتها مع الدول الأخرى.

هناك اثنين من التطبيقات المختلفة لمقارنة الاختيار العقلاني:

أ/الاقتصاد السياسي: تطبيق الاختيار العقلاني للجماعات داخل الدولة

وقد تم تطبيق مقارنة الخيار العقلاني على جماعات المصالح وتأثيرها على الاقتصاد السياسي الدولي في ما يسمى بمقارنة الاقتصاد السياسي لدراسة الاقتصاد السياسي الدولي، هذه المقارنة لها جذورها في تبرير السياسة التجارية التي تركز على جماعات المصالح، وقد حاولت شرح لماذا الدول تتكيف بطرق معينة مع التغيرات الطارئة في الاقتصاد العالمي؟، ان التحليلات تقوم على افتراض أن الحكومات وسياساتها هي مهمة في ذلك إلا أن هذه السياسات والتفضيلات الحكومية تعكس افعال جماعات المصالح الخاصة في الاقتصاد، وهذه الجماعات قد تظهر في طبقة أو قطاعات معينة.

وفي الواقع يتم تطبيق فرضيات الاختيار العقلاني لشرح كيفية ظهور الجماعات الخاصة في الاقتصاد، وما هي أهدافها وسياستها التفضيلية، وعلاوة على ذلك، توفر لنا مقارنة الخيار العقلاني إطارا لفهم التحالفات داخل هذه الجماعات وتفاعلها مع المؤسسات الأخرى. على سبيل المثال، في شرح ردود

البلدان النامية من أزمة الديون في الثمانينيات، تبدأ مقارنة الاقتصاد السياسي من خلال دراسة تأثير "الصدمات الاقتصادية" مثل ارتفاع أسعار الفائدة وبرامج التعديل والتكيف الهيكلي على جماعات المصالح، من خلال إظهار أن قوة بعض المصالح (مثل العاملين في قطاع التصدير) قد زاد وتعاضم، وقوة مصالح أخرى (مثل الذين يعملون في الصناعات التي تعرضت لتقليص الدعم الحكومي) قد تضاعف، وتقدم لنا هذه المقارنة تفسيراً للتحويلات الجذرية في السياسات الحكومية.

ب/ المؤسساتية: تطبيق الاختيار العقلاني على الدول Institutionalism

ان تطبيق مقارنة الخيار العقلاني يكمن ايضا في ما يسمى بالمؤسساتية في دراسة الاقتصاد السياسي الدولي، والتي تطبق افتراضات الخيار العقلاني للدول في تفاعلها مع الدول الأخرى (Elster, 1985, p 72)، وتحاول تقديم تفسيرات حول سبب وجود المؤسسات ولأي أغراض وجدت؟، وافترضها الأساسي هو أن الدول تنشئ المؤسسات الدولية وتفوض لها السلطة من أجل تحقيق أقصى فائدة وريح في حدود الأسواق العالمية والعالم السياسي، في كثير من الأحيان يتأتى ذلك عند وجود ضرورة لحل مشاكل وتحديات العمل الجماعي بين الدول، على سبيل المثال، الدول تدرك أنها لا تستطيع تحقيق أهدافها في مجالات مثل التجارة أو البيئة، ما لم تشرع جميع الدول الأخرى أيضا في ركوب نفس المسار، وبالتالي، يستوجب الأمر إنشاء مؤسسات لضمان عدم وجود أي انشقاق أو تناقض، ويتم بذلك تحقيق الهدف الجماعي وتحقيق الاستمرارية في ذلك.

2.5 البنائية الاجتماعية Social constructivism

على النقيض من تحليلات مقارنة الخيار العقلاني، فان هناك مقاربات أخرى حول الاقتصاد السياسي الدولي تفترض أن السياسات في الاقتصاد العالمي تتأثر بعوامل تاريخية واجتماعية، ويتوجب إيلاء المزيد من الاهتمام إلى الطرق التي يقوم من خلالها الفاعلون بصياغة الأفضليات، فضلا عن العمليات التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات وتنفيذها، وبعبارة أخرى، بدلا من افتراض أن الأفضليات في الدولة أو صانع القرار تعكس اختيارات منطقية ضمن القيود والفرص السانحة، وان المحللين في المجال الأوسع للاقتصاد السياسي

الدولي يقومون بفحص وتحليل المعتقدات والأدوار والتقاليد والعقائد وأنماط التأثير التي من خلالها تتشكل التفضيلات والسلوك والنتائج.

3.5 مقارنة الغرامشوية الجديدة neo-gramscian:

تنصب حول التفكير في كيف ولماذا الفواعل لديهم تفضيلات معينة بالاعتماد على أفكار ورؤى المنظر السياسي الايطالي انطونيو غرامشي Antonio Gramsci من خلال تسليط الضوء على دور السياسة والقانون والثقافة والمعرفة عموما في تشكيل تفضيلات وسياسات الفواعل في النظام الاقتصادي الدولي، نقطة البداية في التحليل النيو-غرامشي هي أن المصالح والإجراءات والسلوك في الاقتصاد العالمي كلها تتم ضمن هيكل من الأفكار والثقافة والمعرفة، لا يمكن ببساطة افتراض أن ما تفضله الفواعل داخل هذا النظام هي انعكاس موضوعي لمصالح متنافسة، ولكن طريقة فهم الفاعلين وتفضيلاتهم الخاصة تعتمد اعتمادا كبيرا على المعتقدات وأنماط التفكير السائدة في الاقتصاد العالمي، والكثير منها تتجسد في المؤسسات، السؤال الذي يطرح هو: أي مصالح وأفكار تتجسد في قواعد ومعايير هذا النظام؟

بالنسبة للغرامشييين الجدد الجواب على السؤال "في مصلحة من؟" يكمن في "الهيمنة" في النظام (Bieler and Morton, 2003)، إذ ستسعى القوى المهيمنة داخل النظام لتحقيق أهدافها ليس فقط عن طريق الإكراه ولكن أيضا من خلال ضمان موافقة الفواعل الأخرى داخل النظام، وهذا يعني أن القوى المهيمنة سوف تؤسس مؤسسات وايدولوجيات وأفكار تساعد على إقناع الفواعل الأخرى التي من مصلحتها التحالف مع القوة المهيمنة وتحقيق المصالح المشتركة، على سبيل المثال، الغرامشيون الجدد يفسرون هيمنة الليبرالية الجديدة منذ الثمانينيات كانعكاس لمصالح الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي، ونجاح هذه العلاقة بين المصالح الأمريكية وهيمنة الليبرالية الجديدة، يكون من خلال هياكل المعرفة والعلوم (إذ أصبحت الليبرالية الجديدة النموذج المهيمن في الجامعات ومراكز الأبحاث العليا)، ومن خلال المؤسسات (مثل صندوق النقد الدولي الذي أصبح شيئا فشيئا حجة دامغة وقوية لوصفات سياسة الليبرالية الجديدة)، ومن خلال المعتقدات والفهم الثقافية الواسعة (لغة "السوق الحرة" ذاتها رغم أنها متناقضة مع الأنظمة المقيدة أو القمعية، لكنها من معتقدات وثقافات المجتمعات في هذه الانظمة المقيدة).

الجدول 2: مقارنة بين مضامين النظريات الحديثة في الاقتصاد السياسي الدولي:

المؤسساتية	تصور الاقتصاد الدولي	الفواعل الأساسية	القوى الدافعة الرئيسية	شروط النظام
المؤسساتية	فضاء للتعاون بين الدول	الحكومات والمؤسسات التي تم تفويضها بالسلطة	الاختيار العقلاني على مستوى الدولة: المكاسب المحتملة من التعاون	المؤسسات التي تسمح للتعاون بالاستمرار
الاقتصاد السياسي	المنافسة بين المصالح الخاصة بد داخل الدول المختلفة	جماعات المصالح تشكلت داخل الاقتصاد المحلي	الاختيار العقلاني على مستوى الجماعات داخل الاقتصاد المحلي تستجيب للتغيرات في الاقتصاد الدولي	شروط النظام الدولي ليست مهمة من قبل هؤلاء المنظرين
الغرامشية الجديدة	هيكل شامل من المعارف والأفكار والمؤسسات التي تعكس مصالح الفواعل المهيمنة وتتم المنافسة داخل اطارها	هيكل نظام حيوي في فهم الهويات وتفضيلات الفاعلين	المنافسة الرأس مالية مقيدة بحاجة "القوى" للحصول على موافقة الفواعل الأقل قوة	المطلوب هو أكثر من هيمنة دولة واحدة: لان الهيمنة تتطلب السيطرة على هياكل المعرفة والأفكار كذلك

ان المقاربات النظرية الجديدة لدراسة الاقتصاد السياسي الدولي تسلط الضوء على النقاشات القوية في هذا الموضوع حول كيف ينبغي لنا أن نتعامل مع مصالح الدول وتفضيلاتها؟ وما زاد الموضوع بروزا واهتمام هو تفرعات ظاهرة العولمة الاقتصادية.

6. العولمة والاقتصاد السياسي الدولي

ان طبيعة وتأثير العولمة هي موضع نقاش عميق ضمن الاقتصاد السياسي الدولي (woods, 2001, P 292)، اذ يتم استخدام مصطلح العولمة في هذا الموضوع للإشارة إلى ثلاثة مجموعات مختلفة -على الأقل- من تفاعلات القوى في الاقتصاد العالمي، أولا: **التدويل Internationalization** والذي يعني ويشخص الزيادة في المعاملات الاقتصادية عبر الحدود التي ظهرت منذ مطلع القرن العشرين وانعكست في تدفقات التجارة والاستثمارات وحركة رؤوس الاموال، وما سهل هذه التدفقات وضاعفها هو الاتفاقيات الثنائية والجماعية بين الدول حول شؤون التجارة والاستثمار علاوة على التسهيلات القانونية والتنظيمية التي قامت بها الحكومات للسماح للقطاع الخاص بالاستثمار خارج الحدود وتحويل الاموال في هذه الفترة، وهذه الزيادة في المعاملات شهدت قفزة كمية هائلة في العقود الأخيرة (اي بداية القرن الحالي)، ثانيا: **الثورة التكنولوجية The technological revolution** وهي الجانب الثاني من العولمة، والتي تتضمن تأثير التواصل الإلكتروني الجديد (طرق الاتصالات الحديثة من انترنت واتصالات عبر الأقمار الصناعية واجهزة الكمبيوتر عالية التكنولوجيا) الذي يسمح للشركات والفواعل الأخرى بالعمل على الصعيد العالمي باختزال الكثير من عوامل: الموقع، المسافة، والحدود وجعلها أقل أهمية ليس فقط بالنسبة للدول بل ايضا على صعيد الشركات والفواعل الأخرى، وثالثا: **التحرير الاقتصادي أو الليبرلة Liberalization** يتضمن السياسات التي قامت بها الدول في سبيل تحرير الاقتصاديات والتي عجلت من امكانية الوصول الى "اقتصاد عالمي جديد"، وهذا يشمل كلا من القواعد والمؤسسات التي أنشأتها الدول القوية لتسهيل وضع جدول جديد للنشاط الاقتصادي عبر الحدود الوطنية في معظم القطاعات في الاقتصاد العالمي، ويتضمن أيضا سياسات الدول الضعيفة أو الأقل قوة في النظام الدولي واندماجها في الاقتصاد العالمي، من خلال تحرير التجارة والاستثمار والإنتاج، بتفكيك التعريفات الجمركية

والحواجز، ورفع القيود وفتح القطاع المالي أمام المستثمرين الأجانب، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة (woods, 2001,P 293).

في الاقتصاد السياسي الدولي أثبت العديد من الجدالات والطروحات والفهوم حول العولمة ففي حين يرى بعض المفكرين أن العولمة ليست جديدة وتعود الى القرن الماضي، يفترض البعض الآخر أن العولمة آخذة في تقزيم لا متناهي لدور الدولة، والبعض يرى أن العولمة أدت الى تفاقم عدم المساواة ودفعت الى جعل العالم أكثر تفاوتاً وظلماً. ولفهم هذه الحجج المختلفة والأدلة المقدمة لدعمها، يجدر التفكير في المداخل الثلاث للعولمة في الاقتصاد السياسي الدولي المذكورة اعلاه، لأنها تساعد على تحديد الاختلافات الرئيسية التي أدت إلى تفسيرات متضاربة للعولمة، على سبيل المثال المشككون الذين ينكرون أن العولمة تعمل على تحويل السياسة العالمية يميلون إلى التركيز على عنصر التدويل من العولمة، من خلال الاعتماد على الأدلة التي تلقي الشك في ما إذا كان عدد المعاملات الاقتصادية التي تجري بين الدول قد ارتفعت بالفعل، وتقديم الحجة بأن هناك "شيئاً جديداً" في الاعتماد المتبادل المتزايد بين الدول، وعلى النقيض من ذلك، أنصار التحرير الاقتصادي/الدولة في العولمة يركزون على الإبداع التكنولوجي والقوى غير السياسية التي تقلص الاقتصاد العالمي، وهم يجادلون بأن ذلك هو ابداع: "سياسي" أقل و"كفؤ" أكثر، ويجعل النظام العالمي أكثر توحداً، هذا التفاؤل والتأكيد من قبل الذين يركزون على التحريرالاقتصادي/الدولة ودور سياسات الدول في تشكيل العولمة هو مرفوض من قبل النقاد الذين يسلطون الضوء على دور الدول القوية في وضع قواعد "الاقتصاد الدولي المعولم الجديد"، وزيادة نفوذها على الدول الأقل قوة وتطوراً وتأثيراً.

7. خاتمة:

إن العلاقة هي تبادلية بين الاقتصاد السياسي الدولي كفرع من فروع علم العلاقات الدولية وبين تطور الاقتصاد الدولي منذ الحرب العالمية الثانية، فتماماً مثلما كانت الاوضاع والتطورات الاقتصادية في العالم ارضية خصبة لنشوء وتطور هذا الفرع المعرفي وازدهاره، كانت ايضا البحوث والدراسات ضمن هذا الحقل اداة لتقديم الفهوم والتنبؤات حول التحولات والمسارات في الاقتصاد العالمي المعاصر..

إن التحول الجوهري في الاقتصاد الدولي في سبعينات القرن الماضي بأزمة النفط وتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن قاعدة الذهب أسس لعهد جديد من التفاعلات السياسية-الاقتصادية في العلاقات الدولية، وهو ميدان الاقتصاد السياسي الدولي، كما موضوعات هذا الفرع العلمي الاربعة الاساسية وهي: النظام النقدي والمالي الدولي، والنظام التجاري الدولي، ودور الشركات المتعددة الجنسيات، وقضايا التخلف والتنمية، ساهمت هي الاخرى في تعدد المداخل والمقاربات النظرية لدراسة الاقتصاد السياسي الدولي ، ذلك أن ظاهرة العولمة الاقتصادية وتفرعاتها أصبحت المحور الاساسي للبحوث والدراسات في الاقتصاد السياسي الدولي خاصة في عصر التكنولوجيا والمعلوماتية.

إن دراسة الاقتصاد السياسي الدولي تطورت الى حد بعيد وأصبحت من صميم دراسات العلاقات الدولية، نظرا للتشابه والتداخل بين موضوعات الاقتصاد والسياسة على الصعيد الدولي، وقد وظفت نظريات العلاقات الدولية في دراسة الاقتصاد السياسي الدولي، وتطورت بذلك النظريات الكلاسيكية فبعد ان هيمنت كل من المقاربة الليبرالية ومقاربة التجاريين والمقاربة الماركسية كسياق نظري مفسر ومحلل لطبيعة العلاقات السياسية الاقتصادية في العالم، ساهم تطور الاقتصاد الدولي والمؤسسات الاقتصادية الدولية والعلاقات الدولية عموما في استحداث نظريات جديدة لتفسير الظواهر في الاقتصاد السياسي الدولي وأبرزها نظرية الاقتصاد السياسي التي تنطلق من الخصوصيات الداخلية للدول، والمؤسسية ثم مقارنة الغرامشية الجديدة.

8. قائمة المراجع:

- كمال، علاء ، 1996 الحيات وذهب الجنوب، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، مصر.
- مثنى، فضل علي 2000، الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية، مكتبة مدبولي: القاهرة، مصر.

- غيلبن، روبرت. 2004 **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**. الولايات المتحدة الأمريكية: دار نشر جامعة برنستون، 1987م. ترجمة ونشر مركز الخليج للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي، الامارات العربية المتحدة.

الكتب باللغة الاجنبية:

- Balaam, David N and Dillman, Bradford, 2015 **introduction to international political economy**, Pearson Education, 5 th ed. New York. USA.
- Baylis, John and Smith, Steve (eds), 2001 **The Globalization of World Politics**, Oxford University Press, UK.
- Le Pore, Ernest and McLaughlin, Brian P. 1985 **Actions and Events : Perspectives on the Philosophy of Donald Davidson**, Oxford Black Well, UK.
- Woods, Ngaire, 2001 "International Political Economy in an Age of Globalization". In John Baylis and Steve Smith (eds), **The Globalization of World Politics**, Oxford University Press, UK.
- Elster, Jon, 1985 "The nature and Scope of Rational Choice Explanation", In : Ernest Le Pore and Brian P. McLaughlin, **Actions and Events : Perspectives on the Philosophy of Donald Davidson**,: Oxford Black Well, UK

Articles :

- Lee, Donna and Hudson, David, Jul, 2004 " the old and new significance of political economy in diplomacy". **Review of international studies** Vol. 30 (No. 3), pp. 343-360: british international studies association. London. UK.

Web sites :

- Bieler, Andreas and Morton, Adam David, "Theoretical and Methodological Challenges of neo-Gramscian Perspectives in International Political Economy". **International Gramsci Society Online Article** ; january 2003. In th web site : http://www.internationalgramscisociety.org/resources/online_articles/articles/bieler_morton.shtml (25/03/2016).
- **The theoretical foundations of IPE**. in catalogue.pearsoned.co.uk/assets/.../M01_SMIT3683_01_SE_C01.pdf (10/3/2015).

Conference and congress :

- Bolsinger, Eckard, 5-8 april 2004, "The foundation of mercantile realism : Freidirich List and the theory of international political economy". Paper to be presented at **the 54 th political studies association annuel conference**, University of Lincoln. USA.